

المقدمة

إن قيام الدولة ووجودها ضرورة في الحياة البشرية، وشغل شاغل للعقلاء والمفكرين منذ أقدم العصور، وأكثرها بعداً بدءاً من الحضارات القديمة الى التفكير المتجدد في العصور الحاضرة، فالدولة كما يُذكر عن أرسطو إنها (من عمل الطبع، وإن الإنسان بالطبع كائن إجتماعي، وإن الذي يبقى متوحشاً بحكم النظام لا يحكم المصادفة هو على التحقيق إنسان ساقط، أو إنسان أسمى من النوع الإنساني)⁽¹⁾، فالدولة في نظر أرسطو حاجة طبيعية تقتضيها الفطرة الإنسانية، فيعتبر الخارج عن هذه الرؤية إما دون الرتبة الإنسانية وهو مبتعد عنها، أو فوق الرتبة الإنسانية وهو خارج منها، فلا يبقى إلا مع ما يتناغم مع الفطرة الإنسانية الداعية الى تشكيل منظم يصطلح عليه بـ (الدولة).

إن مفهوم (الدولة) لفظ يذكر ويُهدف من خلاله الى حياة أفضل ببسط نظام يرفع من مقام الفرد، ويحفظ له حقوقه، ويبين له واجباته، ضمن أسس وقواعد، فوجود الدولة حاجة فطرية نظراً لوجودها جملة من المهتمين بهذا الشأن قديماً كتأسيس إفلاطون لجمهوريةته⁽²⁾، أو الفارابي في مدينته الفاضلة، أو ابن خلدون في مقدمته حيث يسوق أدلة على ضرورة تشكيلها فيقول: (إن الإجتماع الإنساني ضروري، ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم الإنسان مدني بالطبع، أي لا بد له من الإجتماع الذي هو المدينة في إصطلاحهم وهو معنى العمران...) ⁽³⁾.

دولة الإنسان في النص الأول دراسة تحليلية على ضوء دولة النبي ﷺ في المدينة

د. محمد عبد الحمزة خميس الديني

جامعة المثنى / كلية التربية / قسم علوم القرآن

الآخرين وحفظهم ضمن إطار كريم لا يتقاطع ومفاهيم الإسلام الذي به تحفظ تلك الحقوق وتُصان الكرامات فيصطلح عليها بدولة الإنسان التي تجعل الإنسان في المقام الأسمى وتبنى على أساسها تصورات هذه الدولة الجديدة، والتي نجدها في عمق التاريخ الإسلامي المتمثل بدولة المدينة التي أرسى قواعدها النبي الأعظم ﷺ، ولأجل التعرف على هذا التطبيق النبوي يسلط البحث الموسوم الضوء على (دولة الإنسان في النص الأول دراسة تحليلية على ضوء دولة النبي ﷺ في المدينة) ليشتمل على تمهيد وتعريف بمفردات العنوان تفكيكاً وتركيباً إجمالياً ليكون (تحديد المفاهيم) في المبحث الأول أما المبحث الثاني إهتم ببيان أنواع الدول من حيث تعاملها مع الأفراد ونقدها، والمبحث الثالث يستعرض دولة المدينة بحلّ الشبهات، وبيان صفاتها الكريمة، ثم خاتمة ونتائج البحث وثبت بالمصادر.

إن مفهوم الدولة يعبر عن الشكل الأهم، والأكمل للحياة الإجتماعية، وهي نتاج العقل الإنساني وتتابع أفكاره، فيُنشئ مؤسسات ومنظمات تسعى الى ديمومة هذا النوع الذي يضمن للفرد سلامته ضمن هذا التعديد لمفهوم الدولة.

يتحصل من كلمات أهل الفن، وإعمال العقل الى ضرورة إيجاد دولة. فهي وجود معنوي يجسده أفراد لا غنى للفرد عن وجودها. من هنا نجد المشرع الإسلامي يرفع هذا المفهوم - الدولة - ويسلط الضوء عليه ويوليه أهمية كبيرة من حيث أنه الضمانة في السعي الى مراتب الكمال، وكذا من حيث كونه مساحة واسعة لتطبيق المناهج التي ساقها المشرع المفضية الى كماله.

إن هذا النوع من النظام إن توفر في مجتمع يكسبه أهمية ورقياً يجعله من أرقى المجتمعات، لأن الذي يديره دولة ذات طابع خاص، تفضي الى تكاتف أبنائها معها سعياً الى تحصيل السعادة، لذلك تُبذ الدولة التي عنوانها ظلم وإستبداد، كما نبذ القرآن الكريم دولة فرعون التي فيها يُقْتَل الرجال وتستحيا النساء قال تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيْعًا يَسْتَضَعُّ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يَذِبحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّه كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾⁽⁴⁾، وكذا مدحه لجماعة المؤمنين من أهل الكهف، وذم دولتهم الخارجين عليها، لذا يتضح إهتمام المشرع الإسلامي بهذا المفهوم بإعتباره سعي حقيقي ومساحة جيدة لتطبيق المنهج الإلهي. فإن تعذر تطبيقه لعله من العلل، أو جملة من الأسباب فإن البديل لتلك الدولة الكريمة، دولة تسمح بالتعايش - وهذا ما سيتضح في مطاوي البحث - وإمكانية ذلك بضمان حقوق

قانوني وسياسي مستقر⁽⁸⁾

3 - (مجموعة من الأفراد مستقرة على اقليم معين ولها من التنظيم ما يجعل للجماعة في مواجهة الأفراد سلطة عليا أمره وقاهرة).⁽⁹⁾
لعل المستقضي لتعريفات القوم للدولة يراها متكررة، ويمكن تصنيفها حين إطلاقها إلى أنحاء ثلاث⁽¹⁰⁾؛

الأول: تذكر ويراد بها القوة التنفيذية، فالمعنى بها ههنا الحكومة، فيقال قررت الدولة كذا بمعنى قررت الحكومة.

الثاني: أن يراد بها الأجهزة الحكومية الشاملة للقوى السياسية، والقضائية، والتنفيذية، والتشريعية، وغيرها، وهذا الطلاق أعم من الأول.
الثالث: أن يراد ما يشمل الأمة أيضاً، فيقال إن دولة العراق تحدها من الشمال تركيا، فيراد منها مجموع السكان بحدودها الأرضية الخاصة، وهو أعم من الإطالقين السابقين.

إن أقرب مفهوم لمراد البحث ههنا المعنى الثاني، من حيث تعامل الأجهزة الحكومية الشاملة مع الأفراد.

ثانياً: الإنسان

هو الفرد المركب من أمرين لما يفهم من النصوص الدينية الكريمة أولهما: من عالم المادة وهو الجسد المتكون أصلاً من التراب والماء وإليه الإشارة في قوله تعالى: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَ فِيهَا نُعِيدُكُمْ وَ مِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى﴾⁽¹¹⁾، وقال تعالى: ﴿وَ إِلَىٰ تَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَ اسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَفِرُّوهُ ثُمَّ تَوَبُّوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾⁽¹²⁾، وثانيهما: من

المبحث الأول

تحديد المفاهيم

يستلزم لفهم المراد من البحث الوقوف على تحديد المفاهيم الواردة في عنوانه، وذلك بتفكيك مفرداته (دولة، إنسان، النص الأول) من ناحية، والوقوف على معناه إجمالاً ليتضح المطلوب.

أولاً: الدولة في اللغة والاصطلاح

ففي اللغة (5) ترد بفتح الدال وضمها وهي بمعنى واحد، وقيل لغتان، وتذكر ويراد بها مادار وإنقلب، وتحول من حال إلى حال، فهي دولة في المال، ودولة في الحرب، والجاه، وتأتي بمعنى التداول والتناول، فيقال: تداول القوم كذا أي تناولوه. والدولة مصدر وجمعها دول - بكسر الدال وضمها - ويراد ما يتداول فيكون مرّة لذا، ومرّة لذاك، لذلك أطلقت على المال والحرب والغلبة، كما تطلق على البلاد فيقال الدولة الإسلامية، أو الأموية، أو العباسية وغيرها، فهي - الدولة - (ليست حقيقة شرعية، ولا متشرعية، وإنما هي مصداق من مصاديق المعنى اللغوي، وعليه فهي عرفية خاصة أو عامة أمضاها الشارع بحسب ما تعارف عليها العقلاء)⁽⁶⁾.

الدولة اصطلاحاً

لقد ذكر أهل الاختصاص تعريفات متعددة للدولة منها:

- 1 - (مجموعة من الأفراد يمارسون نشاطهم على اقليم جغرافي محدد، ويخضعون لتنظيم معين)⁽⁷⁾
- 2 - (مجموعة من الأشخاص تقطن اقليما معيناً على وجه الدوام والاستقرار ولها تنظيم

أما إنطباق لفظ النص على القرآن الكريم فهو أمر متسالم عليه عند جميع المسلمين، بينما إنطباقه على ما صح عن المعصوم عليه السلام بدلالة إحالة النص الأول على الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾⁽¹⁸⁾، والرسول الأعظم صلى الله عليه وآله بين في أكثر من موضع الملازمة بين القرآن الكريم والمعصوم من أبرزها وأكثرها وضوحاً ما نقله أبو سعيد الخدري عن النبي الأعظم صلى الله عليه وآله قوله: «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ولن يفترقا حتى يردا علي»⁽¹⁹⁾.

ومما سبق يمكن أن نحدد المفهوم الإجمالي لغرض البحث من أنه يبحث عن شكل الدولة التي يمكن أن تأخذ مأذونيتها من روح الإسلام بدراسة نصه الأول في حال تعذر تطبيق المنهج الإسلامي كما ينبغي أن يطبق، فيظهر بديله شكل من أشكال التنظيم الذي يحفظ للإنسان وضعه أياً كان معتقده إنطلاقاً من الطابع الإنساني الجامع في تلك الدولة والتي طبقت ميدانياً زمن النبي الأعظم صلى الله عليه وآله مع الإحتفاظ بهويتها المسلمة ولملمة المعتقدات الأخرى تحت جناحها، فهي دولة إنسان تكرمه من دون التخلي عن معالم الإسلام، إذ هو القاعدة الأساس لكل خير، ولما تحمله تعاليمه من روح كريمة تحفظ للآخرين حرياتهم، وما دولة النبي صلى الله عليه وآله ببعيد عن التطبيق.

إن المتأمل بمعالم دولة النبي الأعظم صلى الله عليه وآله في المدينة المنورة يقطع - بلا ريب - أنها دولة الإنسان التي حفظت فيها الحقوق، وطبق فيها القانون، ووضع أهل القابليات والقدرات والكفاءات في محالهم، وبنيت فيها المؤسسات واحترمت فيها الآراء، ولم تغمط فيها الحقوق، كما سيتضح.

عالم المجردات وهي الروح التي لا تساوي الجسد لعدم المسانخة بينهما، إذ لا تعتررها التجزئة ولا التقسيم أو الإنحلال، بخلاف الجسد.

إن الروح إذا ما حلت في الجسد غدت نفساً، واكتسبت شرفاً وسخرت لأجلها الموجودات كي تترقى في سلم الرقي، والكمال، فزود بأهم عطية ربانية تميّزه عما سواه العقل الذي به يتعرف على بارئته ويدرك سر وجوده قال أمير المؤمنين (ع): «رحم الله من عرف من أين وفي أين والى أين»⁽¹³⁾، فهذه الجوهرية يميز المرء بين صالحها وطالحها، فينمي ذاته، ويأنس به غيره فعد لذلك إنساناً من الأنس به، وأرسل الله تعالى لصلاح الإنسان مائة وأربع وعشرون ألف نبي يعملون على تزكيته وتعليمه قال تعالى: ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾⁽¹⁴⁾، وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾⁽¹⁵⁾.

ثالثاً: النص الأول

النص في اللغة⁽¹⁶⁾ يذكر ويراد به الرفع، والظهور، والإسناد، أو المكان المرتفع المخصص للعرس، أو رص المتاع بعضه على بعض، ومن كليهما يفهم معنى الرفع والظهور قال ابن منظور: (نص الحديث ينصه نصاً رفعه، وكل ما أظهر فقد نص...)⁽¹⁷⁾. النص اصطلاحاً:

إن لفظ النص يذكر في الغالب ويراد منه المتن المقابل للإسناد، وهو المراد به في المقام، فيذكر ونعني به النص القطعي الصادر المتسالم عند المسلمين المنقول بالتواتر وهو القرآن الكريم، وما صح صدوره عن المعصوم،

شتى ضروب القمع، بحبس الحقوق، وإشاعة ثقافة الإنتهاك، وإستعمال الوحشية المفرطة والتي تتجلى بصور الحبس أو الحجز أو الإخفاء أو التطهير وشتى صور العنف التي تحجّم الآخر بالتقنين أو سواه.⁽²⁰⁾

إن من أهم صفات هذا النوع من الدول كما يظهر إنها عنوان للتعدي والإستبداد، وشعارها الطاغوت، وضياع الحقوق، وتكيس الرايات، فتقمع الآراء، وتكتم الأفواه، وتقوم على الفردية السالبة للعدالة والحرية فلا صوت يعلو على صوت الحاكم، وما قول محمد بن هانيء الأندلسي - فيما نقله ابن الأثير⁽²¹⁾ - في المعز لدين الله ببيعد عن هذه الصور:

ما شئت لا ماشاءت الأقدار

فأحكم فأنت الواحد القهار
فالغلبة في منشأ مثل هذا النوع من التكتلات عائد الى الإجبار وفرض القوة والتسلط لإنشاء دولة.⁽²²⁾ فالإستبداد هو الانفراد بالرأي والعمل، والمستبد هو الذي لا يحترم رأي الآخرين وإرادتهم، ولا يعمل إلا برأيه وإرادته. لذا يقال له أيضاً: معتد برأيه، ومتهور.⁽²³⁾ وفي المحصلة إن دولة الإستبداد صورة لا تشكل مطمع إلا عند الظالمين وسعيهم.

دولة العدل والمساواة

إن لفظ العدل قد يذكر ويراد منه مفهوم عام فهو كما يذكره ابن منظور⁽²⁴⁾: ما قام في النفوس أنه مستقيم وهو ضد الجور، وقد يُذكر ويراد منه المفهوم الأخص، فيقال عدل الحاكم في الحكم يعدل عدلاً وهو عادل من قوم عدول، فيقال:

المبحث الثاني

أسس تصنيف الدول ونقدها

لقد ذكر أهل الفن والإختصاص إن الدول تصنّف الى أنواع تبعاً للزاوية التي يُنظر منها الى الدولة من حيث سيادتها أو غير ذلك، وإنما في المقام نصنّف الدول ههنا من حيث تعامل الحكومات مع أبنائها الى:

- 1 - دولة الإستبداد.
- 2 - دولة العدل والمساواة.
- 3 - دولة الإحسان.

دولة الإستبداد

إن الضابط في التصنيف يرجع الى نوع المنظومة التي تحكم ذلك البلد وطبيعة تعامل الحكومة مع أبنائها، من حيث الإنفتاح أو التضييق على الأفراد بمنحهم الحقوق المعنوية فتسمح لهم بإبداء آرائهم من دون وجل وخوف أو المادية بإعتماد نظام التوزيع العادل للعائدات أو المنتج، وإنعكاس ذلك على نوع الخدمات التي تقدّمها الحكومة لأفرادها حتى يرى واضحاً إما إستبداد وفرض الرأي وحبس للحقوق وتعطيل للإمكانيات حتى يتجلى بوضوح مفهوم القمع والإستبداد.

لقد ذكر في مفهوم دولة الإستبداد أنها الدولة التي تقوم على مفهوم القمع سياسياً كان أم غيره، فلا يقف بوجه نظامها فرد معارض، فهي الدولة القائمة على القمع وتحجيم القدرات بإستعمال

دولة الإحسان: (الدولة الكريمة)

وهي الدولة التي تُحَقَّق فيها معاني العدل المتوفرة في الدولة السابقة، مع ضميمة تحقيق الرخاء على حقيقته وأصوله، والرفاهية لجميع أبنائها ضمن أسس عادلة كأنها المعنية بالدعاء الشريف (اللهم إنا نرغب إليك في دولة كريمة، تعز بها الإسلام وأهله، وتُذِلُّ بها النفاق وأهله وتجعلنا فيها من الدعاة إلى طاعتك والقادة إلى سبيلك، وترزقنا فيها كرامة الدنيا والآخرة) (32).

إنها دولة تجمع بين العدل والإحسان بناءً على التمايز في التعبير القرآني قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (33)، فالعدل حسنٌ وقد ينتفع منه فرد وقد يتضرر منه آخر، بخلاف الحسن الذي لا يتعلق بنفع واحد أو ضرره (34)، وقيل في المقابلة بين العدل والإحسان أن الأول هو الإنصاف بين الخلق والتعامل بالإعتدال الذي ليس فيه ميل ولا عوج، بينما الثاني هو التفضل وأنه لفظ جامع لكل خير والأغلب عليه إستعماله في التبرع بالمال والسعي الجميل (35)، ويمكن القول بأن العدل مجاله في الواجبات بينما الإحسان في الزيادة المتمثلة بالمندوبات (36)، بمعنى إن في الإحسان تحقيق لمعنى الزيادة أكثر مما عليه قياساً بمفهوم العدل (37)، فدولة الإحسان والرخاء والرفاهية هي الدولة التي تتعدى بأبنائها من إعطائها الواجبات المترتب عليها إلى منحها المندوبات - الزيادات - التي ترفع من مستوياتها، وهذا لا يتحقق في الدول إلا في هذا النوع منها، وأهم ما يميزها عما

العدل في الحكم بالحق أي يقضي بالحق ويعدل، وقد يُذكر ويراد منه موارد عامة ومتعدده كما في إجابة سعيد بن جبيرة ﴿إلى عبد الملك حينما سأله عن مفهوم العدل فكتب إليه - فيما نقله بن منظور في اللسان (25) - إن العدل على أربعة أنحاء: العدل في الحكم قال تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ (26)، والعدل في القول قال تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ (27)، والعدل: الفدية قال تعالى: ﴿وَآتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ (28)، والعدل في الإشراف قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ (29) أي يشركون (30). وقيل العدل هو تقويمك الشيء بالشيء من غير جنسه حتى يجعله مثلاً. (31)

إن ما ذكر من تبين لمفهوم العدل يُنسب إلى دولة تتصف بهذه الصفات، وبمعنى آخر إن دولة العدل والمساواة هي الدولة التي تُأسس على أساس العدل بمختلف أوصافه وأشهر مصاديقها مساواة في توزيع العائدات حقاً على أبنائها لأنهم شركاء حقيقيون في بناء المجتمع وإقامة تلك الدولة، إلا أن هذه الدولة ومع ما تتميز به من عدل لكنها لا تبلغ إلى رتبة دولة الإحسان والرخاء والرفاهية، لعدم كفاية منتجاتها، أو قلة مدخراتها، فما يوزع على الأفراد لا يرقى بهم إلى مستوى الرفاهية، فينعدم مفهوم الإحسان لإنعدام المدخرات وقلة العائدات، لنبلغ إلى مستوى البحث عن دولة الإحسان والرخاء والرفاهية، التي تتعدى بأفرادها من مستوى أداء الواجبات إلى مستوى إنفاق المندوبات.

سواها من الدول أنها تتميز بصنفين:

الصنف الأول: ويتمثل بأمور من أهمها (38):

1 - إشراق الأرض بنور معرفة الله وعبادته قال تعالى: ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾ (39)

2 - إحياء الأرض بحياة العلم والإيمان بعد موتها قال تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (40).

3 - قيام دولة العدل الإلهية وزوال الباطل قال تعالى: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ (41).

4 - إنتشار العدل والقسط ببركة حركة الأولياء والتمثيل الرباني على الأرض، إذ هو الغاية من إرسال الرسل والأنبياء وإنزال الكتب قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ (42).

الصنف الثاني: ويتمثل بأمور من أهمها:

1 - ضمانة التأسيس والتطبيق القانوني

ربما تشرع القوانين التي تحفظ بظاهرها الحقوق، ولكن ضمانة التطبيق هي الركيزة الأساس التي بها يحفظ الفرد والمجتمع، فلا يكفي في الحق تشريع القانون بل لابد من ضمانة تؤمن حقا إمكانية تعييله وتطبيقه وهذا ما سجله التاريخ في زمن دولة النبي ﷺ يوم مكن المؤلف قلوبهم من جملة من العطايا فهو حقا تفعيل لقانون مشرّع (43)، ولا يبعد عن الذهن مصداق آخر لتطبيق القانون وتفعيله من دون تهاون في القضايا المركزية في دولة الإحسان ببيان أهمية الفرد وحفظه من كل

مكروه، فقد أنفذ الرسول ﷺ الحكم في الحارث بن سويد بن الصامت لقتله المجذر بن زياد البلوي يوم أحد غيلة، ولم يقبل النبي ﷺ فيه شفاعة، (44) ليعلنها بكل صراحة لعظمة المؤمن وحرمة دمه، وأن الحق لا يتهاون فيه لما في ذلك من تحقيق للعدل، وضبط للمجتمع، وتفعيل القانون، وأنه سار على الجميع من دون تمييز، وما تشريع آيات الحدود إلا دلالة واضحة على ذلك، وسيرة النبي ﷺ شاهد على تطبيق العدالة وضمانها (45).

2 - أخلاقيات القانون

إن القانون لا ينفك في دولة الإحسان والرفاهية عن مجموعة من الأخلاقيات تنظم الى القانون، فلا يكفي إصدار القانون أو حتى السعي في تطبيقه، بل يحتاج الى جملة من الأخلاقيات التي تتطلبها المرحلة دفعا لتوتر معين أو إحتقان تعتقد به طائفة معينة، فيلتمس لها لون من التسامح لتؤكد لها صدق النوايا. إن أمثال هذه الإخلاقيات يجدها المتتبع لدولة النبي الأعظم ﷺ، يوم عفى عن جرعه ألوان الأذى، وكان المتمكن منهم ليقولها بمليء الفم المكرّم كما ينقله الطبري في تاريخه: (يا معشر قريش ويا أهل مكة ما ترون اني فاعل بكم قالوا خيرا أخ كريم وابن أخ كريم ثم قال اذهبوا فأنتم الطلقاء فأعتقهم رسول الله ﷺ وقد كان الله أمكنه من رقابهم عنوة وكانوا له فيأ فبذلك يسمى أهل مكة الطلقاء) (46)، أو كتفصيل قاعدة من أحيا أرضاً ميتة فهي له (47)، أو العمل على إقطاع الأراضي رجاء إصلاحها كما فعل ﷺ مع الزبير بن العوام، أو مع قبيلة بني عقيل حين أقطعهم وادي العقيق لإصلاح الأرض وتشجيرها (48).

3 - حفظ النموذج

المبحث الثالث

دولة الإنسان وإنموذجها

دولة النبي ﷺ

تعد في حقيقة الأمر دولة النبي ﷺ الدولة التي حُفظت فيها الحقوق، ولا منكر لذلك إلا بجانب للحق، وما نجد من صيحات تتهم دولة النبي ﷺ بأنها دولة لا تعرف إلا صورة الإرهاب، لا دولة الإنسان التي تقدر وتحتترم فيها شخصية الإنسان وتحتترم فيها معتقداته بل نجد (51) - على حد زعم بعض الحدائين وأضرابهم في التفكير - إن تلك الدولة قامت بالقوة وعلى القوة وفرضت سيطرتها على الآخرين بالإرهاب، وضربوا على مقاتلتهم صوراً وشواهداً على خلاف مفهوم دولة الإنسان تتمثل بشواهد متعدد من أبرزها:

الشاهد الأول: النصوص الترهيبية

- على حد زعمهم - ومنها:

قوله تعالى في سورة التوبة: 73: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَأْمَأْهُمْ جَهَنَّمَ وَبئسَ الْمَصِيرُ﴾ وكذا التوبة: 29: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾، وكذا في سورة الانفال: 60 ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾.

ففي دولة الرخاء تكون النماذج المتوفرة على أرض هذه الدولة محفوظة دماؤها ومحترمة أقوالها، وما تطبيقات الجزية في المنظور الإسلامي إلا صورة لحفظ ذلك النموذج إذ تتعهد فيه الدولة بحفظ المقام وحفظ الكرامة والدم فعن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (إن رسول الله قبل الجزية من أهل الذمة على أن لا يأكلوا الربى ولا يأكلوا لحم الخنزير ولا ينكحوا الأخوات ولا بنات الأخ ولا بنات الأخت فمن فعل ذلك منهم برئت ذمة الله وذمة رسوله وقال ليست اليوم لهم ذمة) (49). وقد ورد عن أمير المؤمنين التطبيق الكريم لما يخص حفظ النموذج فعن محمد بن الحسن بإسناده عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن أحمد بن عائذ، عن محمد بن أبي حمزة، عن رجل بلغ به أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: (مر شيخ مكفوف كبير يسأل، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام): ما هذا؟ قالوا: يا أمير المؤمنين نصراني، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام): استعملتموه حتى إذا كبر وعجز منعموه، أنفقوا عليه من بيت المال) (50).

بين يدي الرد على ما سلف من شبهات:

الموقف من الشاهد الأول:

إن الشبهات الثلاث - المعبر عنها بالشواهد - التي ساقها الحداثيون واضرابهم، بل حتى ومن سبقهم من المستشرقين وغيرها على كون دولة النبي ﷺ نشأت على صور الإرهاب، لا على صور التعددية، وإحترام الإنسان، بل الحق غير ذلك فإن دولة النبي ﷺ دولة إنسانية، بل دولة أصح ما يمكن أن يصطلح عليها بأنها دولة مدنية حديثة لأن الإسلام شعارها وهويتها، وروح النبي ﷺ وأنفاسه تطبيقاتها، وتقييم الدليل على إنسانيتها بالرد على أمثال هذه الشبهات.

إن الشبهة الأولى الرامية الى وصف تلك الدولة بالإرهاب لا يمت الى الواقع بصلة من حيث وجوب ملاحظة جملة من الأمور حينما يقرأ القاريء النصوص القرآنية التي يريد تشكيل حكم معين من خلال قرائتها، فلا بد من مراعاة أمور:

أولاً:

1- إن القراءة التجزيئية للنصوص القرآنية بمعزل عن القراءة الموضوعية لها، وتام النصوص ذات العلاقة قد يُربك الفكر، بل يُوقع القاريء في إشكالية كما حصل في المقام للمشتبه بوصف دولة النبي ﷺ بالإرهاب اعتماداً على تجزئة النصوص القرآنية.

2- إن القرآن الكريم يفسر بعضه بعضاً، ولا بد من القراءة الإتمامية لبقية النصوص للتعرف على مفهوم بعينه، فالجهاد ليس أمراً مطلقاً، ولم يقيد بقيود، بل صورة التقيد، وعلّة المظلومية وإباحة الجهاد بها القيد تبدوا واضحة حينما

الشاهد الثاني: تعارض النصوص

إن الملاحظ على جملة النصوص الترهيبية تراها تتقاطع مع نصوص الحرية الفكرية مما يدعو الى القول بتشويش الصورة المطروحة في النص القرآني، فما ذكر في الشاهد الأول يصطدم بقوله تعالى في سورة النحل: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ (125) ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾، وكذا بقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، إن هذه النصوص تتقاطع مع واقع الإسلام الذي يحركه جماعة تتصف بصور الإرهاب، وإستدلوا على صورة الإرهاب المقززة التي تجلت في زمن دولة النبي ﷺ بتعذيب النبي ﷺ للأسرى بقصة بني عرينه (52).

الشاهد الثالث: التقاطع مع التعددية

تتقاطع النصوص مع الحرية الفردية، إذ التعددية وإحترام الآخر فرض تحترم فيه الأنفس بينما في دولة النبي ﷺ - على حد زعمهم - تكميم للأفواه وقتل وإغتيالات للمعارضين لأنهم يبدون آراءهم كقضية كعب بن الأشرف، أو تفسير قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ ففسروها بوجوب إذلال معطي الجزية (53)، وهذا خلاف إحترام الآخر.

اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةً
حَرَّمَ ذَلِكَ الدِّينَ الْقَيِّمَ فَلَا تَظْلَمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ
وَ قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَ
اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ⁽⁵⁸⁾، فإذا ما وسع
العدو من دائرة عدوانه، ومن إمكانياته، وجيوشه،
فاستعمل كل طاقته وجب الرد عليهم كافة، بينما
إذا كان العكس تغيرت الصورة لقوله تعالى: ﴿لَا
يُنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَ لَمْ
يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَ تُقْسَطُوا إِلَيْهِمْ
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسَطِينَ (8) إِنَّمَا يُنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ
الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَ أَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ
وَ ظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَ مَنْ يَتَوَلَّهُمْ
فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ⁽⁵⁹⁾، فالقيد متوفر لما قال
تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَ بَيْنَهُمْ
مِيثَاقٌ أَوْ جَاؤُكُمْ حَصْرَتِ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ
أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَ لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَطَهُمْ عَلَيْكُمْ
فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَ الْقَوَا إِلَيْكُمْ
السَّلَامَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا⁽⁶⁰⁾.

ثانياً: مراعاة الدليل العقلي ويتكأ على أمرين:
1- إن العقل يحكم بأن من شرع له حق الحياة
يُشرع له حق الدفاع عن الذات حفظاً لها:
قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي
الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ يَتَّقُونَ⁽⁶¹⁾، فإذا تعرضت
حقوق الإنسان الأساسيه، فإن العقل والشرع
يحكم بضرورة الدفاع عنها، وإن المجاهد
فيها له منزلة رفيعة قال الرسول الأعظم
ﷺ «من قُتل دون ماله فهو شهيد، من قُتل
دون أهله فهو شهيد، أو دون دمه، أو دينه فهو
شهيد»⁽⁶²⁾.

2- إذا تعرضت حقوق الإنسان الطبيعية الى

نجيل النظر في أمثال قوله تعالى: ﴿وَ قَاتِلُوا
فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَ لَا تَعْتَدُوا إِنَّ
اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ⁽⁵⁴⁾، فالقتال مقيد
في سبيل الله، إذ إباح الله لهم القتال بهذا
القيد، وعدم الإعتداء، ومثله مأذونية المولى
تبارك وتعالى لهم بالقتال لمظلوميتهم، ووضع
المولى قيد النصر لهم تعهداً منه تعالى فقال
تعالى: ﴿أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَ إِنْ
اللَّهُ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ (39) الَّذِينَ أَخْرَجُوا
مِنْ دِيَارِهِمْ يَغِيرُ حَقَّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَ
لَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهَدَمَتْ
صَوَامِعُ وَ بِيَعٌ وَ صَلَوَاتٌ وَ مَسَاجِدٌ يُذَكَّرُ فِيهَا
اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَ لَيُنَصِّرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ
إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ⁽⁵⁵⁾، إن النص الكريم
يعد أول نص صريح يحمل حكم الجهاد بهذا
القيد⁽⁵⁶⁾. وفي مثل هذا القيد الذي من الله به
على الأبرار وسلوكهم الحسن الموافق لمراد
الله فأنال الله حسن الثواب قوله تعالى: ﴿وَ
فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَ
أُذُوا فِي سَبِيلِي وَ قَاتَلُوا وَ قُتِلُوا لَأَكْفِرَنَّ عَنْهُمْ
سَيِّئَاتِهِمْ وَ لَأَدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا
الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَ اللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنُ
الثَّوَابِ⁽⁵⁷⁾.

إن النصوص هنا ظاهرة وبلا ريب إنها
متعلقة بصور الدفاع، لا بصور الإرهاب، إذ
المعتدي غير المسلم، والمسلم معتدى عليه ووجب
الرد بما يستحق وبالمكنة والقابلية التي تحفظ
للدين والمسلم مقامه وهيبته وترفع من مكانته،
فستلزم الرد حفاظاً لا إعتداءً قال تعالى: ﴿إِنَّ
عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ

بأنَّ مُسْلِمُونَ ﴿66﴾، وذلك بالتححرر من عبودية المخلوق الداعية الى سلب الكرامة الى طاعة الخالق المسترجع للكرامة قال تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ (60) وَ أَنْ أَعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ (61) وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ﴾ (67).

الموقف من الشاهد الثاني :

وهو المتضمن مقالتهم بتعارض النصوص، إذ يتوفر في النص الديني نصوصاً داعية الى العنف، وأخرى داعية الى السلم، وواقع حال المسلمين زمن دولة النبي ﴿2﴾ بخلاف تلك النصوص الداعية الى السلم، فهي دولة عنف لا دولة إنسان، وما قصة بني عريضة ببيعية عن ذلك.

إن التراث الامامي تكاد تخلو مصادره من أمثال هذه النصوص - وإن وردت فلا قيمة علمية لها -، إلا أن مصادر بعض المسلمين (68) تذكر أمثال هذه النصوص، فقد ذكر البخاري في صحيحه أنه قد حدّثه (سليمان بن حرب قال حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس قال قدم أناس من عكل أو عريضة فاجتووا المدينة فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بلقاح وان يشربوا من أبوالها وألبانها فانطلقوا فلما صحوا قتلوا راعي النبي صلى الله عليه وسلم واستاقوا النعم فجاء الخبر في أول النهار فبعث في آثارهم فلما ارتفع النهار جئ بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمرت أعينهم والقوا في الحرة يستسقون فلا يسقون...) (69).

إن الموقف من هذه الرواية يمكن أن يرصد من وجهين:

الهدر، يُشرع لحفظها وردّها بالقوة، أو تستعمل القوة أحياناً لإجبار الأفراد على أمر لا يدركوا مصلحته الآنية، فمن يفرط بحريته لا بد من إسترجاعها ولو بالقوة لأن فاقد الحرية عبد يباع ويشترى ويفتقد كرامته، فالحقوق إنما شرعت لتصان الكرامة، ومن أبرز أوجه الكرامة أن لا يهين الإنسان نفسه بعبادة غير الله، فمن يستحق العبادة سواه قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِيَ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ (63)، فكلمة الشرك تنهد منها السموات والأرض ﴿وَ قَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا (88) لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا (89) تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَ تَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَ تَخْرُ الْجِبَالُ هُدًّا (90) أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا (91) وَ مَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ (64)، لذلك كاتب النبي الأعظم ملوك العالم الذين يعبدون غير الله أو يشركون به، فكاتب هرقل ملك الروم بقوله ﷺ: «سلام على من إتبع الهدى، أما بعد فإنني أدعوك بدعاية الإسلام أسلم تسلّم يؤتتك الله أجرك مرتين...» (65)، وكتب الى كسرى رعاية وحفاظاً على حق الكرامة في أن لا يهين الإنسان نفسه، ويرغها في الذل وعبودية الحجارة أو الهوى، فلو أسلموا لسلمت نفوسهم، سيما والإسلام يدعوا أهل الكتاب الى كلمة سواء ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَ بَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَ لَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَ لَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا

من أمثال قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَإِنَّ السَّاعَةَ لَأَتِيَةٌ فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ﴾ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ ⁽⁷⁵⁾ ، و﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَ لَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَ سَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ ⁽⁷⁶⁾ ففي الآية دعوة صريحة الى التعامل بروح الإسلام، وإن كانت مع المسلمين إلا أنها تشكل الإطار الإسلامي العام، ولقوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ (128) فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَ هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ ⁽⁷⁷⁾ ، ولما ذكره النص القرآني من كونه أسوة عَلَيْهِ السَّلَامُ جعله الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَ الْيَوْمَ الْآخِرَ وَ ذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ ⁽⁷⁸⁾ ، فهو الأسوة الحسنة في كل شيء، وقد سبق في العفو نبي الله يوسف، والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أولى من غيره بذلك، أضف الى ذلك موقف النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ٢ ﴿من قومه يوم فتح مكة ليست بالبعيد عن ذلك الخلق الرباني فقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ما ترون أني صانع بكم فقالوا أخ كريم وابن أخ كريم فقال: إذهبوا فأنتم الطلقاء﴾ ⁽⁷⁹⁾ ، ومثله موقفه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: (لما فتح الغموص حصن بن أبي الحقيق أتى بصفية بنت حبي ومعه ابنة عم لها جاء بهما بلال فمر بهما على قتلى يهود فلما رأتهم المرأة التي مع صفية صكت وجهها وصاحت وحثت التراب على وجهها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعزبوا هذه الشيطانة عني وأمر بصفية فجعلت خلفه وغطى عليها ثوبه فعرف الناس أنه اصطفاه لنفسه وقال

الأول: قبول الرواية، مع التأمل بوصفها من حيث تطابقها مع حكم المحارب الذي يشيع الفساد والإرهاب في المجتمع ويرهب الأمنيين، فلا يرد إلا بالمثل وقساوة من العقوبة كي تكون رادعة لأمثاله، ومع كل ذلك نجد أن ماورد في بعض المجاميع الحديثة يبيّن ماورد عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أنه لم يجمع العقوبات على المحارب - سيما العرنيين -، وإنما إختار عقوبة القطع لبشاعة ماصدر منهم، وسوء صنيعهم، ونكرانهم لوجوه الإحسان فذكر الحر العاملي إن بني ضبّة - وقيل بني عرينه - بعدما قتلوا الرعاة وأساءوا العمل وظفر بهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ونزلت فيهم آية المحاربة: (فاختار رسول الل صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ القطع فقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف) ⁽⁷⁰⁾.

فضلاً عن أن بعض ألفاظ الرواية كسمل العيون لم تذكرها بعض المجاميع، ⁽⁷¹⁾ مما يساعد على التأمل في النص وكونه لا يتلائم مع الخط العام للخطاب القرآني من ناحية، ولا مع خلق النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ من ناحية أخرى.

الثاني: عدم قبول الرواية من حيث إن سبب النزول الذي ذكره للحادثة يظهر أنه بعد معركة أحد ⁽⁷²⁾ وله إرتباط بالنهي عن المثلة بعدما مثل بالحمزة بن عبد المطلب (ع) ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَ لَنْ صَبِرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ﴾ ⁽¹²⁶⁾ وَ اصْبِرْ وَ مَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَ لَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَ لَا تَكْ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ ⁽⁷³⁾ ، فكيف يعود النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ويطلب في حادثة العرنيين المثلة المنهي عنها، ليفصح ذلك عن لبس في فهم الرواية، يتقاطع مع النص القرآني والخلق النبوي الكريم.

أما التقاطع مع النص القرآني فإنما يرصد

إن ابن الأشراف هذا ممن آذى الله ورسوله، فكان من المحرضين الأشداء الساعين لمنع الناس من الدخول في حضيرة الإسلام، والتحريض على حرب النبي وتأليب الكافرين عليه، والناكثين العهد مع النبي ﷺ بعد بدر وتحريكه قريش ضد النبي، متآمراً على النبي سراً حتى نزلت فيه آيات عديدة مشخصة لحالته السيئة وأثرها السيء على الإسلام⁽⁸⁵⁾، ففيه قال تعالى: ﴿لَتَبْلُوَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَتَسْمَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذَى كَثِيراً وَ إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾⁽⁸⁶⁾، وهو الموصوف بالطاغوت في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيداً﴾⁽⁸⁷⁾، وعليه فإن الأشراف لم يكن معارض وحسب بل عضواً يسلم المجتمع إلا بإزالته حفاظاً على الفرد والمجتمع، ولذا كان ملعوناً مخفياً لما كان يعلمه من الحق قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ الْبِلَاعُونَ (159) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّاهُ فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾⁽⁸⁸⁾.

إن دولة النبي ﷺ تميزت بعدة صفات تُعدّ على إثرها بحق دولة إنسان، وابرز تلك الصفات أنها نظمت العلاقة بين أطراف المجتمع المدني من المسلمين ومن وغيرهم، فشرعت نظام المؤاخاة بين المسلمين والذي به حفظ مقام المهاجر ولم يعد يشعر بغربة، فكانه أمن له الجانب النفسي فضلاً عن جانب المأوى، وتأمين الحاجيات

لبلال أنزعت الرحمة من قلبك حين تمر بالمرأتين على قتلاهما)⁽⁸⁰⁾، ومثله في الموقف: (لما كسرت رباعيته، وشج وجهه يوم أحد، شق ذلك على أصحابه، وقالوا: لو دعوت عليهم، فقال: إني لم أبعث لعانا، ولكني بعثت داعياً، ورحمة، اللهم اهد قومي، فإنهم لا يعلمون)⁽⁸¹⁾.

فالمحصلة إن الرواية يتقاطع منها مع الخطوط العامة للنص القرآني الكريم وللروح العظيمة التي يحملها الرسول الأعظم ﷺ.

الموقف من الشاهد الثالث:

في قتل كعب بن الأشرف، إذ كان يهجو النبي ﷺ والمؤمنين، ويحرض المشركين عليهم، ويشب، بنساء المسلمين، فقال: ﷺ «من لي بابن الأشرف؟ فقال محمد بن سلمة: أنا يا رسول الله. فخرج هو وأبو نائلة مع جماعة فقتلوه غيلة، وأتوا برأسه إلى النبي ﷺ آخر الليل، وهو قائم يصلي»⁽⁸²⁾.

إن المتأمل في قصة قتل بن الأشرف يجد بيناً أن الأمر لم يكن مجرد رجل هجا أو شتم النبي ﷺ، فكم من شاتم للنبي لم يلق سوءاً لأنه شاتم وحسب كمكانة حرقوص للنبي ﷺ ووصفه بعدم العدل، وتأثر النبي من ذلك غاية التأثير حتى طلب أصحابه منه ﷺ أن يأذن لهم بقتله فنهاهم عن ذلك⁽⁸³⁾، وإنما لكونه آلة إعلامية واسعة الانتشار لا يخفى مقدار تأثيرها على الناس في ذلك الوقت لما يتمتع به الشاعر في حينها من مقام عند قومه، ولأنه أوثق ما يقال عنه أنه الفتنة بعينها المنهي عن إبقائها ووجوب منع إنتشارها لقوله تعالى: ﴿وَ قَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَ يَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾⁽⁸⁴⁾.

الخاتمة والنتائج

في ختام جولة مضمّنية وكريمة في بطون المصادر والمراجع للوقوف على ضرورة تكوين الدولة وإنها أمر مدني لا يمكن إنتظام الحياة من دونها، ليتحصل في الختام أمور أفرزها البحث من أهمها:

- 1- إن قيام الإنسان ورقّيه مرهون بالإستقرار لاسيما السياسي منه، وما تقدمه المنظومة الراعية لشؤونه.
- 2- إن الدولة منظومة متكاملة لا يُعزل الإنسان من شؤونها، ولا تعزل من شؤونه.
- 3- إن تعدد أنواع الدول وتشابك بعضها مع البعض الآخر يعطي فرصة للعقل بالعمل على إنتقاء أسلمها وأكثرها فاعلية، ومن تؤمن للإنسان السلامة والكرامة، كما تقدمها دولة الإنسان التي تحمل شعار الإسلام دولة كريمة تُحفظ فيها الحقوق وهي أقرب ما يكون اليوم الى التطبيق، مع مراعاة كونها تقوم على أساس النص الأول.
- 4- إن مفهوم النص الأول (القرآن الكريم، وما صح عن أهل البيت (ع) يخلص الأمة من إشكالية تحليل النصوص على وفق الهوى والميول لأن ماصحّ عنهم موافق لكلام الله تعالى.
- 5- إن دولة الإنسان هي دولة الإسلام المجددي الأصيل، دولة النص، لا دولة الخطاب.

الإقتصادية التي تتقوم بها حياة الفرد سيما أن المهاجرين جلهم من الفقراء أو الذين إنتزعت أموالهم عنوة أثناء هجرتهم فالمؤمنون كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوِيكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾⁽⁸⁹⁾، ومثلما نظمت حياة المسلمين الداخلية فيما بينهم، أمّن ﷺ للجميع سلم إجتماعي ينعم الجميع بفيضه فلا يُعتدى على الفرد لعدم دخوله في الإسلام بل الضابط في ذلك حفظ النظام وعدم الإعتداء على الآخرين.

إن الصفات الكريمة التي ذُكرت في المبحث السابق في صفة دولة الرفاهية والإحسان تجلت كما أسلفنا زمن دولة النبي ﷺ ﴿المتجلية بتأمين التشريع وسن القوانين، وضمانة التطبيق، وتوافر أخلاقيات القانون وروحه، لنخرج في المحصلة بأن دولة النبي إنموذج لدولة الإنسان التي يمكن الركون إليها في وقتنا الحاضر والعمل على وفق روح الشريعة وما يتطابق مع النص الأول، طلبا للسلامة والنجاة في ظل الإسلام المجددي المطبق من قبل عدل القرآن فهم أدرى بشؤنه وأدق تفاصيله.

للدولة - الجزء الأول - 1920 - ص 7. نقلا عن الأحزاب السياسية والأنظمة السياسية والقضاء الدستوري دراسة مقارنة: د. محمد عبد العال السناري، مصر - حلوان، ص 107.

10 - ظ: فقه الدولة: الشيخ فاضل الصفار، 1/ 19.

11 - طه: 55.

12 - هود: 61.

13 - العلم والحكمة في الكتاب والسنة: محمد

الريشيري، دار الحديث الثقافية، قم 1،

ص 283.

14 - البقرة: 129.

15 - الجمعة: 2.

16 - ظ: لسان العرب: ابن منظور، 7 / 97، وظ:

مجمع البحرين: فخر الدين الطريحي، تح: أحمد

الحسيني ط2، 1408 هـ، مكتب النشر الثقافية

الإسلامية، 4 / 321.

17 - ظ: لسان العرب: ابن منظور، 7 / 97.

18 - الحشر: 7.

19 - المعجم الأوسط: الطبراني، دار الحرمين

للطباعة، 1995م، 4 / 33، وقريب من

ألفاظه ظ: مسند أحمد: أحمد بن حنبل، دار

صادر بيروت 3 / 17، وظ: المستدرک علی

الصحيحين: الحاكم النيسابوري تح: يوسف عبد

الرحمن 3 / 148.

20 - Davenport, Christian (2007). ظ:

State Repression and the Domestic

Democratic Peace New York: Cam-

bridge University Press.

: Davenport, Christian, Johnston, Hank

and Mueller, Carol (2004). Repres-

sion and Mobilization Minneapolis:

University of Minnesota Press.

الهوامش

1 - تاريخ الفكر السياسي من العصر اليوناني الى

اليوم: إبراهيم دسوقي أباطة، عبد العزيز الغنام،

الناشر دار ومكتبة بيليون ط1، 2005م، ص

62 - 63.

2 - م. ن: ص 28 و 47 - 48.

3 - مقدمة ابن خلدون (تاريخ ابن خلدون) كتاب العبر

وديون المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم

والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان

الأكبر: عبد الرحمن بن خلدون المغربي، دار

إحياء التراث العربي بيروت لبنان ط4، 1 / 41

وما بعدها.

4 - القصص: 4.

5 - ظ: لسان العرب: ابن منظور، نشر أدب الحوزة

فم 1405 هـ / 11 / 252 وما بعدها، ظ: معجم

مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا،

تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الاعلام

الإسلامي، 2 / 314، ظ: تاج العروس: محمد

مرتضى الزبيدي، تح: علي شيري، دار الفكر

بيروت، 1994م، 14 / 245.

6 - فقه الدولة: فاضل الصفار، دار الأنصار، ط1،

1426، 1 / 17.

7 - النظم السياسية: ثروت بدوي، دار النهضة

العربية، القاهرة ط1975 و 1964، ص 28.

8 - الوجيز في الانظمة السياسية وفقا لأحدث

التعديلات الدستورية: دويب حسين صابر، دار

النهضة العربية - القاهرة - 2010 - ص 16

ص و 18.

9 - ينظر: تعريف كاريه دي مالبيير - النظرية العامة

- ظ: دافنبورت، المسيحية (2007). القمع الحكومي والمحلي الديمقراطية للسلام نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج. و ظ: دافنبورت، مسيحي، جونستون، هانك ومولر، كارول (2004). القمع وتعبئة مينيابوليس: جامعة مينيسوتا برس.
- 21 - الكامل في التاريخ: عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم المعروف بابن الأثير، دار صادر بيروت 1966م، 8 / 620.
- 22 - ظ: دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية: حسين منتظري، منشورات المركز العالمي للدراسات الإسلامية، قم إيران / ط1، 1408هـ، 1 / 4.
- 23 - القيادة في الإسلام: محمد الريشهري، تعريب: علي الأسدي ط1، مؤسسة دار الحديث الثقافية - قم - إيران، ص 315.
- 24 - ظ: لسان العرب: ابن منظور، 11 / 431.
- 25 - ظ: م، ن 11 / 431.
- 26 - النساء: 58.
- 27 - الأنعام: 152.
- 28 - البقرة: 123.
- 29 - الأنعام: 1.
- 30 - ظ: مفاتيح الغيب: محمد بن عمر فخر الدين الرازي، طبعة دار إحياء التراث العربي، 1420هـ، 12 / 479.
- 31 - ظ: مجمع البحرين: فخر الدين الطريحي، 3 / 133 وما بعدها.
- 32 - مصباح المتهدج: محمد بن الحسن الطوسي، مؤسسة فقه الشيعة بيروت لبنان، ط1 1991م، ص 58.
- 33 - النحل: 90.
- 34 - ظ: الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري، مؤسسة
- النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين قم المشرفة، 1412هـ، ص 188 برقم 745.
- 35 - مجمع البيان في تفسير القرآن: الفضل بن الحسن الطبرسي، منشورات ناصر خسرو 1413هـ، 6 / 586.
- 36 - ظ: التبيان في تفسير القرآن: محمد بن الحسن الطبرسي، دار إحياء التراث العربي، 6 / 418، وظ: الكشاف: محمود الزمخشري، دار الكتاب العربي 1407 هـ 2 / 128 - 129.
- 37 - ظ: مفردات غريب القرآن: الراغب الأصفهاني، دفتر نشر الكتاب، ط2، 1404هـ، ص 119.
- 38 - ظ: مقدمة في أصول الدين: الوحيد الخراساني، بلا بيانات، ص 475.
- 39 - الزمر: 69، وينظر: الأمثل: مكارم الشيرازي، 15 / 159.
- 40 - الحديد: 17.
- 41 - الإسراء: 81.
- 42 - الحديد: 25.
- 43 - ظ: تفصيل القضية وآراء أهل الفن فيها وتفصيلها الجامع لأحكام القرآن: محمد بن أحمد القرطبي، منشورات ناصر. خسرو 1406هـ، 8 / 178 - 180، وظ: مجمع البيان: الطبرسي 5 / 65، وظ: أحكام القرآن: أحمد بن علي الجصاص، دار إحياء التراث العربي 1405هـ، 4 / 324.
- 44 - ظ: تفصيل القصة الطبقات الكبرى: محمد بن سعد، طبعة دار صادر 3 / 552، وظ: شرح نهج البلاغة: بن أبي الحديد، دار إحياء الكتب العربية، 1964 م، 15 / 48 وما بعدها.
- 45 - صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري، دار الفكر للطباعة والنشر، 1981م، 4 / 151 + ظ: صحيح مسلم 112/5.
- 46 - تاريخ الطبري: محمد بن جرير الطبري،

- 64 - مريم: 88 - 92. مراجعة وتصحيح وضبط: نخبة من العلماء، مؤسسة الأعلمي للطبوعات - بيروت - لبنان، 2 / 337.
- 65 - الثقات: الحافظ محمد بن حبان، ط1 مجلس دائرة المعارف العثمانية، 2 / 5.
- 66 - آل عمران: 664.
- 67 - يس: 60 - 63.
- 68 - ظ: صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج القشيري، ط دار الفكر بيروت لبنان، 5 / 101، ظ: سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني، 2 / 330، ظ: سنن النسائي: النسائي، دار الفكر بيروت، ط1، 1930م، 7 / 95 - 96.
- 69 - صحيح البخاري - البخاري، 1 / 64.
- 70 - وسائل الشيعة: محمد بن الحسن الحر العاملي، 18/535، وظ: جامع البيان: الطبري 6 / 283.
- 71 - ظ: الكافي: محمد بن يعقوب الكليني، تح: علي أكبر غفاري، دار الكتب الإسلامية طهران 7 / 245.
- 72 - ظ: الكشف والبيان: أحمد بن إبراهيم الثعلبي، دار احياء التراث العربي، 1422هـ، 6 / 52، ظ: تفسير مقاتل بن سليمان: مقاتل بن سليمان، دار الكتب العلمية بيروت ط1، 1424هـ 2 / 494.
- 73 - النحل: 126 - 127.
- 74 - الحجر: 85.
- 75 - الأنبياء: 107.
- 76 - آل عمران: 159.
- 77 - التوبة: 128.
- 78 - الأحزاب: 21.
- 79 - ظ: السنن الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، ط دار الفكر 9 / 118.
- 80 - الإصابة: ابن حجر، تح: عادل أحمد عبد الموجود، ط 1/1415، دار الكتب العلمية، مراجعة وتصحيح وضبط: نخبة من العلماء، مؤسسة الأعلمي للطبوعات - بيروت - لبنان، 2 / 337.
- 47 - ظ: سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني، تح: سعيد محمد اللحام، دار الفكر، ط1 1990م، 2 / 51.
- 48 - ظ: السيرة النبوية: أبو الفداء إسماعيل بن كثير، تح: مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت، لبنان، 1976م، 4 / 174.
- 49 - علل الشرائع - الشيخ محمد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق ط، 1966، 2 / 377.
- 50 - وسائل الشيعة (آل البيت) - الحر العاملي 15 / 66 /
- 51 - ظ: الخطاب الإسلامي وحقوق الإنسان: حسن الصفار، الناشر المركز الثقافي العربي، ط1 2005م، ص17 مابعدھا.
- 52 - ظ: صحيح البخاري: البخاري 1 / 64.
- 53 - ظ: جامع البيان: الطبري، 10 / 78، وظ: الجامع لأحكام القرآن: محمد بن علي القرطبي، 8 / 109.
- 54 - البقرة: 190.
- 55 - الحج: 39.
- 56 - ظ: مجمع البيان: الطبرسي 7/138، وظ: مفاتيح الغيب: الفخر الرازي 23 / 228.
- 57 - آل عمران: 195.
- 58 - التوبة: 36.
- 59 - الممتحنة: 8 - 9.
- 60 - النساء: 90.
- 61 - البقرة: 179.
- 62 - سنن أبي داود: أبو داود السجستاني، 2 / 430.
- 63 - يونس: 35.

بيروت، 8 / 210.

81 - تفسير الثعالبي: الثعالبي تح: عبد الفتاح أبو سنة
- ط1، 1418، دار إحياء التراث العربي -

بيروت 2/875.

82 - ظ: مجمع البيان - الطبرسي، 2 / 465، ظ:
الطبقات الكبرى: بن سعد دار صادر بيروت،
2/31.83 - ظ: نيل الأوطار: محمد بن علي الشوكاني، دار
الجيل بيروت، 7/346، ظ: مسند أحمد: أحمد بن
حنبل 3/355، ظ: سنن ابن ماجه: القزويني
61/1.

84 - البقرة: 193.

85 - ظ: صحيح البخاري: البخاري، 5/25 سنن أبي
داود: السجستاني، 2/32، المستدرک علی
الصحيحين: الحاكم النيسابوري 3/434، ظ:
جامع البيان: الطبري 1/682، ظ: مجمع البيان:
الطبرسي 3/105، ظ: م. ن 1/347 و 1/
445.86 - آل عمران: 186. وظ: مجمع البيان: الطبرسي
2/248.

87 - النساء: 60.

88 - البقرة: 159 - 160، ظ: مجمع البيان: الطبرسي
445/1.

89 - الحجرات: 10.

المصادر

القرآن الكريم

1 - الأحزاب السياسية والأنظمة السياسية والقضاء
الدستوري دراسة مقارنة: د. محمد عبد العال
السناري، مصر، حلوان.2 - أحكام القرآن: أحمد بن علي الجصاص، دار
إحياء التراث العربي 1405 هـ.3 - الإصابة: ابن حجر، تح: عادل أحمد عبد الموجود،
ط 1/1415، دار الكتب العلمية، بيروت.4 - الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل: ناصر مكارم
الشيرازي، الناشر ناصر خسرو.5 - تاج العروس: محمد مرتضى الزبيدي، تح: علي
شيري، دار الفكر بيروت، 1994 م.6 - تاريخ الطبري: محمد بن جرير الطبري،
مراجعة: نخبة من العلماء، مؤسسة الأعلمي
للمطبوعات - بيروت - لبنان.7 - تاريخ الفكر السياسي من العصر اليوناني الى
اليوم: إبراهيم دسوقي أباطة، عبد العزيز الغنام،
الناشر دار ومكتبة بيليون ط1، 2005 م.8 - التبيان في تفسير القرآن: محمد بن الحسن
الطبرسي، دار إحياء التراث العربي.9 - تفسير الثعالبي: الثعالبي تح: عبد الفتاح أبو سنة
- ط1، 1418، دار إحياء التراث العربي -
بيروت.10 - تفسير مقاتل بن سليمان: مقاتل بن سليمان، دار
الكتب العلمية بيروت ط1، 1424 هـ.11 - التفات: الحافظ محمد بن حبان، ط1 مجلس
دائرة المعارف العثمانية.

12 - جامع البيان: في تفسير القرآن: محمد بن جرير

- 13 - الطبري، دار المعرفة، 1412هـ.
 13 - الجامع لأحكام القرآن: محمد بن أحمد القرطبي، منشورات ناصر. خسرو 1406هـ.
- 14 - الخطاب الإسلامي وحقوق الإنسان: حسن الصفار، الناشر المركز الثقافي العربي، ط1 2005م.
- 15 - دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية: حسين منتظري، منشورات المركز العالمي للدراسات الإسلامية، قم إيران / ط1، 1408هـ.
- 16 - سنن ابن ماجة: محمد بن يزيد القزويني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- 17 - سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني، تح: سعيد محمد اللحام، دار الفكر، ط1 1990م.
- 18 - السنن الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، ط دار الفكر.
- 19 - سنن النسائي: النسائي، دار الفكر بيروت، ط1، 1930م.
- 20 - السيرة النبوية: أبو الفداء إسماعيل بن كثير، تح: مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت، 1976م.
- 21 - شرح نهج البلاغة: بن أبي الحديد، دار إحياء الكتب العربية، 1964 م.
- 22 - صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري، دار الفكر للطباعة والنشر، 1981م.
- 23 - صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج القشيري، ط دار الفكر بيروت لبنان.
- 24 - الطبقات الكبرى: بن سعد دار صادر بيروت.
- 25 - علل الشرائع - الشيخ محمد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق ط، 1966.
- 26 - العلم والحكمة في الكتاب والسنة: محمد الريشهري، دار الحديث الثقافية، قم ط1.
- 27 - الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين قم المشرفة، 1412هـ.
- 28 - فقه الدولة: فاضل الصفار، دار الأنصار، ط1، 1426.
- 29 - القمع الحكومي والمحلي الديمقراطية للسلام نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج.
- 30 - القيادة في الإسلام: محمد الريشهري، تعريب: علي الأسدي ط1، مؤسسة دار الحديث الثقافية - قم - إيران.
- 31 - الكافي: محمد بن يعقوب الكليني، تح: علي أكبر غفاري، دار الكتب الإسلامية طهران.
- 32 - الكامل في التاريخ: عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم المعروف بابن الأثير، دار صادر بيروت 1966م.
- 33 - الكشاف: محمود الزمخشري، دار الكتاب العربي 1407 هـ.
- 34 - الكشف والبيان: أحمد بن ابراهيم الثعلبي، دار إحياء التراث العربي، 1422هـ.
- 35 - لسان العرب: ابن منظور، نشر أدب الحوزة قم 1405هـ.
- 36 - مجمع البحرين: فخر الدين الطريحي، تح: أحمد الحسيني ط2، 1408هـ، مكتب النشر الثقافية الإسلامية.
- 37 - مجمع البيان في تفسير القرآن: الفضل بن الحسن الطبرسي، منشورات ناصر خسرو 1413هـ.
- 38 - المستدرک علی الصحیحین: الحاكم النيسابوري تح: يوسف عبد الرحمن.
- 39 - مسند أحمد: أحمد بن حنبل، دار صادر بيروت.
- 40 - مصباح المتهدج: محمد بن الحسن الطوسي، مؤسسة فقه الشيعة بيروت لبنان، ط1 1991م.

- 41 - المعجم الأوسط: الطبراني، دار الحرمين للطباعة، 1995م.
- 42 - معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الاعلام الاسلامي.
- 43 - مفاتيح الغيب: محمد بن عمر فخر الدين الرازي، طبعة دار إحياء التراث العربي، 1420هـ.
- 44 - مفردات غريب القرآن: الراغب الأصفهاني، دفتر نشر الكتاب، ط2، 1404هـ.
- 45 - مقدمة ابن خلدون (تاريخ ابن خلدون) كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر: عبد الرحمن بن خلدون المغربي، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان ط4.
- 46 - مقدمة في أصول الدين: الوحيد الخراساني، بلا بيانات.
- 47 - النظم السياسية: ثروت بدوي، دار النهضة العربية، القاهرة ط1975 و1964.
- 48 - نيل الأوطار: محمد بن علي الشوكاني، دار الجيل بيروت.
- 49 - الوجيز في الانظمة السياسية وفقا لأحدث التعديلات الدستورية: دويب حسين صابر، دار النهضة العربية - القاهرة - 2010.
- 50 - وسائل الشيعة: محمد بن الحسن الحر العاملي، تح: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث قم، ط2 1414هـ.

whelmed by welfare prosperity , this state is the aim of rational and persecuted people.

When these characteristics are hard to be applied on reality (where there is a possibility to be done in future) the successful substitute will be needed which is guarantees the dignity of the human being to live under the so called term (State of the human being) which is previously field applied by the greatest prophet Mohammad (blessings be upon him and his progeny) in Medina as the bloods , honors , money are maintained as well as the religious beliefs are respected.

This inquiry (State of the human being , an analyzing study on the light of the state of the prophet in Medina) has been divided to be firstly a preface which shows the importance of establishing the state and the necessity to be formed , then the first study that contains the partially and overall definition to the title , the second study interests in the types of the states through it's dealing

Abstract

Best blessings be upon the prophet Mohammad , his progeny and his laureate companions

The human being is a socialist in his structure. always proposes to manage his affairs , control his status and organize his relations interiorly & externally through basis and fundamentals which are guaranteeing the duly rights to the all of people , these relations organize a decent country to be the aim of the rational and wise people

The countries according to how they deal with individuals through distributing their incomes and giving their rights are divided to three types , the first one is a despotic state where the rights are lost and the opinions are muzzled , the second one is a state which is characterized by equality and justice , and the third one is a state of dignity which is characterized by sublimity and highness as it over-

with individuals and it's criticizing
، the third study shows the state
of Medina by resolving the sus-
picions and showing it's decent
characteristics ، then a conclusion
، inquiry results and references are
stated.

Inquirer

D. Mohammad A. Al - dini